

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الخامس والعشرون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي بجنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ برئاسة الدكتور فوسيت براكونغزاي (تايلند).^١ واعتمدت اللجنة جدول أعمالها^٢ بعد حذف البند ٣-٤ لأنه لم تُدخل أية تعديلات مقترحة على اللائحة المالية والنظام المالي، ووافقت على برنامج عملها.

البند ٢ من جدول الأعمال: مسائل للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها من جانب اللجنة

١-٢ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC25/2)

٢- قدم رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقرير اللجنة الاستشارية عن وقائع اجتماعيها الماضيين، وأبرز المسائل المتعلقة بالمراقبة الداخلية ومراجعة الحسابات الخارجية والامتثال والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والاعتماد على المساهمات الطوعية.

٣- وأشادت الدول الأعضاء بأهمية عمل اللجنة الاستشارية وآرائها المستتيرة، ورحّبت بالتقدم المُحرز الذي أبلغ عنه في مجالات كثيرة. وأُعزّز إلى الأمانة بأن تتلافى الشعور بالرضا؛ لأن التقدم المُحرز يلزم صونه ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وأشادت الدول الأعضاء بتناقص عدد التوصيات المعلقة بشأن مراجعة الحسابات وبالحقيقة القائلة إن الأمانة تواصل إيلاء اهتمام أكبر لتلك التوصيات. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عما إذا كانت اللجنة الاستشارية مستعدة لعقد اجتماع مع الدول الأعضاء في الفترة الفاصلة بين اجتماعات الأجهزة الرئاسية من أجل تحسين جانبي التواصل وتقديم المعلومات.

٤- ورحّبت الدول الأعضاء بزيارة اللجنة الاستشارية للمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا، وبالنتائج الإيجابية التي توصلت إليها.

٥- وأيدت اللجنة طلب اللجنة الاستشارية بشأن الحصول على ملخص عن التوصيات الهامة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٦ وردود الإدارة عليها. وتحتّم العمل بشأن التوصيات المعلقة، واقترحت إحدى الدول الأعضاء أن تنشر الأمانة الأسباب التي تدعوها إلى عدم تنفيذ إحدى التوصيات. وعلق العديد من الدول الأعضاء على التوقيت المقترح وأهميته بالنسبة إلى تصنيف التوصيات بحسب مدلولها، وشددوا على ضرورة

١ قائمة أسماء المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC25/DIV.1.

٢ الوثيقة EBPBAC25/1.

توفير الأدوات اللازمة للاضطلاع بتلك المهمة. وقدّمت مقترحات بشأن دمج التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الخارجية في آليات التتبع التي تستخدمها الأمانة. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عما إذا كانت مواطن الضعف المحددة في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي ثواعم باستمرار مع ما يتوصل إليه مكتب خدمات المراقبة الداخلية من نتائج. وأيدت الدول الأعضاء المقترح المقدم بشأن الإبلاغ عن عمليات المراجعة الخاصة للحسابات، مثل مراجعة حسابات أنشطة الاستجابة لفاشية مرض فيروس الإيبولا.

٦- وأكد العديد من الدول الأعضاء على ضرورة تطبيق العبر المستخلصة، بوسائل منها تحديد إنشاء آليات للتعلم في المجال التنظيمي لأغراض تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات في مراكز ميزانية أخرى تواجه مشاكل مماثلة وتجذب تكرار مواطن الضعف في تلك المراكز كافة. واقترحت إحدى الدول الأعضاء أن تبدي اللجنة وجهات نظرها بشأن الثغرات التي تتخلل المراقبة، وذلك بالنظر تحديداً إلى استخدام نصف الموارد المالية والبشرية على المستوى القطري؛ ولم تكن المعلومات المقدّمة عن ذلك المستوى وافية.

٧- وجرى التسليم بأهمية متابعة توصيات مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر على جميع مستويات المنظمة باعتبارها رسالة رئيسية يبعث بها تقرير اللجنة الاستشارية. وسلّمت الدول الأعضاء بأن إدارة المخاطر هي جزء لا يتجزأ من عمل الأمانة، ولاسيما فيما يخص التخطيط ووضع الميزانية، وشجعوا الأمانة على ضمان ملكية عملية إدارة المخاطر من الناحية التشغيلية على جميع المستويات الثلاثة للمنظمة. ونصحت اللجنة بإضفاء الطابع المؤسسي على العبر المستخلصة، بما فيها الردود المقدمة على حالات عدم الامتثال. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عن الكيفية التي ستعالج بها مسألة الانتقال من مرحلة إدارة المخاطر كمياً إلى مرحلة إدارتها نوعياً. ورغم تسليم الدول الأعضاء بما أحرز من تقدم، فقد طلبت تزويدها بمزيد من المعلومات عن تنفيذ استراتيجية الشراء. وبين العديد من الدول الأعضاء النهج المتبعة في إدارة المخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات ومشروع التحديث المطبق في المقر الرئيسي بوصفها نماذج جيدة لوضع خطط إدارة المخاطر موضع التنفيذ.

٨- وفيما يتعلق بتمويل أعمال المنظمة، أعرب العديد من الدول الأعضاء عن شواغلها، ومنها ما يتعلق بنقص التمويل والاعتماد المفرط على المساهمات الطوعية وصغر حجم قاعدة المانحين، وأكدوا على ضرورة قيام الأمانة بتخطيط السيناريوهات وتبادل النتائج المتوصل إليها مع الدول الأعضاء. ولاحظت إحدى الدول الأعضاء أن المعلومات المقدمة عن نقص التمويل مقتضبة وينقصها التحليل، فيما طلبت دولة عضو أخرى مواصلة مناقشة موضوع إنشاء برنامج الطوارئ الصحية للمنظمة في ظل المشاكل المواجهة في تمويله؛ ولم يكن الحوار الخاص بالتمويل في ذلك الصدد وافياً.

٩- وأعربت إحدى الدول الأعضاء عن قلقها إزاء الافتقار إلى آليات لضمان التمويل المستدام في الأجل الطويل لمشاريع مثل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والمخطط العام لتجديد المباني.

١٠- ونصح رئيس اللجنة الاستشارية، بصفته الشخصية، في معرض استجابته لطلب بشأن تقديم المعلومات عن جميع توصيات مراجعة الحسابات، بتوخي الحيطة والحذر بالنظر إلى أنه صدرت في عام ٢٠١٦ أكثر من ١٣٠٠ توصية، وإلى أن دور اللجنة يتمثل في تقديم المعلومات عن أهم المجالات في ذلك السياق واسترعاء انتباه لجنة البرنامج والميزانية والإدارة إلى التوصيات أو الشواغل المهمة. وفيما يخص الطلب المقدم بشأن عقد اجتماعات مستقلة مع الدول الأعضاء، فقد كان شاغل رئيس اللجنة الوحيد هو ضرورة إتاحة الاجتماعات أمام جميع الدول الأعضاء. وأحال رئيس اللجنة إلى الدول الأعضاء تساؤلات فيما يتعلق بما إذا كان فريق السياسات العالمية هو هيئة معنية بصنع القرار، وبكيفية إدارة المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة وشواغل مهمة،

مثل حالات نقص التمويل في مجال التنظيم الإقليمي، وتحديد نوع الآليات اللازمة للدول الأعضاء لكي تثبت في ماهية الأعمال المنجزة والأعمال غير المنجزة بسبب نقص التمويل. وتمثل هدف اللجنة الاستشارية من ذلك في توجيه المنظمة صوب بلوغ أغراضها؛ من دون أن تؤثر الدول الأعضاء على الجوانب السياسية للموضوع.

١١- ونوهت الأمانة بالنصيحة المفيدة التي قدمتها اللجنة الاستشارية. وفيما يتصل بالطلبات المحددة، فإن من شأن الأمانة أن تواصل العمل بصدد وضع آليات معنية برصد تنفيذ التوصيات بالاقتران مع تقييم المخاطر وتحسين عمليات التعلم في المجال التنظيمي كقالة لاتخاذ تدابير الضمان ووضع نهج متماسك لإعداد القوائم المرجعية للتقييم الذاتي وخطوط الضمان. كما أن من شأن الأمانة أن تواصل العمل بصدد دمج إدارة المخاطر في التخطيط، وبصدد الانتقال من مرحلة إدارتها كمياً إلى مرحلة إدارتها نوعياً. ويجري على قدم وساق اتخاذ خطوات رامية إلى المساعدة في تحسين تحديد المخاطر ذات الأولوية، وسيُنشر قريباً سجل المخاطر المؤسسية.

١٢- وكان العمل بشأن ربط توصيات مراجعة الحسابات ودمجها في متناول اليد، ويتواصل وضع آليات لتصنيف التوصيات من حيث المدلول والأهمية. وسيتم تحديد الاتجاهات السائدة وتعريفها وتقييمها واتخاذ إجراءات بشأنها في إطار مشاركة الأقاليم فيها بالكامل والاستفادة من شبكات الامتثال وتقديم التقارير على نحو موحد. ومن شأن البيانات المالية لعام ٢٠١٦ المقرر تقديمها إلى جمعية الصحة العالمية السبعين في أيار/مايو ٢٠١٧، أن تضم بياناً عن الرقابة الداخلية. وأفصى تكرار عملية إدارة المخاطر بالآونة الأخيرة إلى تحقيق معدل استجابة اقترنت نسبته من ١٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٦، ولكن يلزم تحسين التواصل وتنسيق أدواته وعملياته، ويؤاظب على استخدام شبكة الموظفين المعنيين بالامتثال بوصفها وسيلة لتحسين سبل التواصل والتكامل داخل الهيكل الاتحادي.

١٣- وقد ركزت اللجنة الاستشارية عملها، كل سنة، وفي كل اجتماع من اجتماعاتها السنوية الثلاثة، على إقليم مختلف من أقاليم المنظمة. وقد أسفر ذلك عن عقد اجتماعات مثمرة وزاخرة بالمعلومات وإلى تلافي النظر إلى العملية على أنها موجهة من المقر الرئيسي. ورداً على أسئلة طُرحت بشأن تنفيذ استراتيجية الشراء، بينت الأمانة أن من شأن المرحلة اثنتين من تلك الاستراتيجية أن تبدأ في عام ٢٠١٧ ولا بد من تنفيذها بالكامل بحلول نهاية العام، كما اتخذت فعلاً عدة خطوات في إطار المرحلة ١ من التنفيذ. وتحدد الآن على نحو أوضح معالم عملية شراء الخدمات كالتالي: من شأن المسؤولية عن وضع السياسات وشؤون المراقبة أن تُثقل إلى الموارد البشرية لتصبح من وظائفها في الحالات التي تنطوي فيها مثلاً عملية شراء الخدمات على تعيين "غير الموظفين" من الناحية الأساسية (سواء بصفة مستشارين أم بصفة أفراد يعملون بموجب عقود الخدمة). وتتولى وحدة أنشئت حديثاً في مركز المنظمة في بودابست التعامل مع الاتفاقات الطويلة الأجل وإدارة الفهارس الإلكترونية. ويجري استحداث منصة للمناقشات الإلكترونية وتنسيق ممارسات الشراء في جميع المكاتب الرئيسية واستهلال برامج تدريبية، فيما يُعكف على تطبيق مؤشرات الأداء في تلك المكاتب كافة. ويتواصل إعداد معلومات محدثة عن السياسات (المتعلقة على سبيل المثال بإدارة العقود وتدبير شؤون الجهات التي تتبع الخدمات ومدى أهليتها)، واعُمِدت؛ كان يجري وضع سياسة شراء مراعية للبيئة.

١٤- وأُرجئت المناقشة الموضوعية بشأن تخطيط المرحلة الانتقالية المتعلقة بالمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال لكي تنظر فيها اللجنة في إطار بحثها للبتدين ١-٣ و ٢-٣ من جدول الأعمال.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.

٢-٢ التقرير الخاص بإدارة المعلومات والتكنولوجيا (الوثيقة EBPBAC25/3)

١٥- عرضت الأمانة تقريرها المرحلي بشأن إدارة المعلومات والتكنولوجيا، مع أحدث المعلومات عن الرؤية الاستراتيجية والمهمة، وخارطة طريق واضحة لسبل المضي قدماً. ولبناء الأساس اللازم لتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها، تم إنشاء صندوق عالمي لتكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان الاستثمارات المستدامة في المبادرات الاستراتيجية. ويتضمن تصريف شؤون الصندوق العالمي لتكنولوجيا المعلومات تمثيل المكاتب الإقليمية، وبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، ومجالات البرامج التقنية والوحدات الإدارية. ورحبت الدول الأعضاء بالتقرير وهنأوا الأمانة على ما أحرزته من تقدم في مجال إدارة المعلومات والتكنولوجيا والتحول الرقمي للمنظمة. وطلبوا المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع.

١٦- وتطلعت الدول الأعضاء إلى ما ستحققه الرقمته من فوائد لجميع وحدات المنظمة على المدى القصير والمدى البعيد، وخاصة ما هيأه توافر بيانات أفضل للبلدان من تدخلات صحية مبتكرة، ناهيك عما حققته المنظمة من فوائد نتيجة زيادة الفعالية. وتسألوا عن تكلفة المنصة الرقمية المتكاملة، وكيف ستعمل، وكيف ستستخدم المنظمة الحوسبة السحابية العالمية.

١٧- وكإشادة بما حققته المنظمة من نجاحات في مجال إدارة المعلومات والتكنولوجيا، ركزت الدول الأعضاء على أربعة مجالات نتائج رئيسية للاستراتيجية؛ والاستجابة للمخاوف بشأن الحوكمة والتي أعربت عنها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في تموز/ يوليو ٢٠١٦، بما في ذلك إنشاء مجلس لتكنولوجيا المعلومات؛ وإنشاء صندوق عالمي لتكنولوجيا المعلومات لضمان توفير الاستثمار الاستراتيجي في مجالات النتائج الرئيسية خلال السنوات الست المقبلة.

١٨- وأشارت الدول الأعضاء إلى أن عملية التكيف التكنولوجي تستلزم تواصلًا قوياً بين المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الإقليمية لحماية البيانات. ويحتاج العاملون بالمنظمة إلى التدريب كما تحتاج البلدان إلى الدعم المالي، للتأكد من أنها يسعها الاستفادة بشكل كامل من المنصة الرقمية المتكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى أدوات لتتبعهم بحالات الطوارئ الصحية. وبالنسبة للمنصة الرقمية المتكاملة حثوا على بدئها في عام ٢٠١٧؛ واستخدامها على مستوى المنظمة برمتها وخاصة من قِبَل برنامج الطوارئ الصحية للمنظمة؛ واستخدامها لضمان توزيع المعلومات العالية الجودة على نطاق واسع.

١٩- ولضمان الاستثمار طويل الأجل في مجال إدارة المعلومات والتكنولوجيا، أنشأت الأمانة الصندوق العالمي لتكنولوجيا المعلومات كآلية تمويل للبنية التحتية على المدى الطويل. وستصدر الأمانة أحدث المعلومات عن إدارة المعلومات والتكنولوجيا في غضون عام أو عامين.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة.

البند ٣ من جدول الأعمال مسائل للاستعراض من جانب المجلس التنفيذي و/ أو لتوصيته بها

١-٣ تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ (الوثيقة م.ت ١٤٠/٣٥)

٢٠- قدمت الأمانة نبذة عامة عن تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ وتنفيذها بتحديث التقرير^١ والإحاطة علماً بإمكانية الحصول على المزيد من التفاصيل على البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية على موقع المنظمة الإلكتروني. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، مَوَّل قطاع البرامج الأساسية في الميزانية بنسبة ٨٨٪ وبلغت فجوة التمويل التي تخللته ٤٠٤ ملايين دولار أمريكي. وظل التحدي يتمثل في عدم التناسب بين التمويل والفئات ومجالات البرامج، ويعزى ذلك، على الوجه الخصوص، إلى تخصيص المساهمات الطوعية، والانخفاض الشديد في المستوى الإجمالي للتمويل المرن. وحدّ الانخفاض بنسبة ٣٠٪ في المساهمات الطوعية الأساسية إلى جانب الشروط المرتبطة في الغالب بالأموال المخصصة من قدرة الأمانة على تنفيذ الميزانية تنفيذاً كاملاً في جميع مجالات البرامج.

٢١- واتخذت الأمانة خطوات ترمي إلى التصدي لنقص تمويل الفئات الثلاث الموصوفة في التقرير (الفقرة ١٣) بالسعي إلى الحصول على تمويل إضافي (من الدول الأعضاء والجهات المانحة) وتحقيق وفورات في التكاليف من خلال اتخاذ تدابير الكفاءة (نشاط الأمانة أساساً) وتحديد الأولويات (نشاط مشترك بين الدول الأعضاء والأمانة). وشملت التدابير المطبقة تجميد التوظيف وتقليص تكاليف السفر. ويمكن للأمانة على الأرجح أن تحقق أهدافها الرئيسية بتمويل بنسبة ٩٠٪ فقط إذا استمر هذا التمويل بالمرونة ولم يكن مخصصاً. ومن الضروري إيلاء المزيد من العناية لتحديد الأولويات وحشد الأموال الإضافية.

٢٢- وفي المناقشة المستفيضة والبناءة التي تلت ذلك، أثبتت الدول الأعضاء على تحسن إمكانية التنبؤ بالتمويل غير أنها شاطرت مواطن القلق إزاء الوضع المالي. وتم الاعتراف أيضاً بمسؤوليات الدول الأعضاء والأمانة عن ضمان تمويل الميزانية البرمجية وتنفيذها بالكامل. وأعربت عدة دول أعضاء عن قلقها إزاء خطر استمرار اختلال التوازن بين المساهمات الطوعية والاشتراكات المقدرة، وأقرت بعدم احتمال تحسن الوضع في الأشهر القليلة القادمة. وكان هناك اتفاق قوي على ضرورة مواصلة تحقيق الوفورات في التكاليف، بالتشديد على الكفاءة وتحديد الأولويات من جانب الأمانة والدول الأعضاء، وزيادة مردودية برامج المنظمة.

٢٣- واشتكت اللجنة من التأخير في تسليم الوثيقة الخاصة بمسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩. وقد حدّ التأخير في تسليم هذه الوثيقة بشكل ملحوظ من قدرة الحكومات على التعليق على الاقتراحات وتبرير المساهمات المقدمة إلى المنظمة. وتم حث الأمانة على تقديم الوثائق في الوقت المناسب قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين بفترة كافية.

٢٤- وشجعت الدول الأعضاء على إجراء مناقشة بين الدول الأعضاء بشأن تحديد الأولويات والأنشطة التي ينبغي إنهاؤها أو غلقها. وينبغي أن يتضمن التقرير المقدم إلى جمعية الصحة العالمية السبعين معلومات عن هذا الجانب وأن تحدّد المجالات الجوهرية التي يمكن في إطارها تحقيق الأهداف. وينبغي لهذه الاعتبارات أن تحدد معالم واقعية عوضاً عن معالم تطلعية للميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ودعت اللجنة إلى التخطيط للسياريوهات بتقديم اقتراحات لمواجهة استمرار عجز التمويل. ووافقت اللجنة على الخطوات المتخذة لتحسين الشفافية (بالإشادة بالبوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية) والمساءلة.

١ بما في ذلك تصويب الرقم في السطر الثالث من الفقرة ٥ من التقرير ليصبح المبلغ ٣٩٦,٦ مليون دولار أمريكي.

٢٥- وأقرت اللجنة بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصة للنظر في الأولويات وسير العمل في إطار برنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

٢٦- وساق العديد من الدول الأعضاء الحجج الخاصة بأهمية المرونة في المساهمات الطوعية ولكن لاحظت إحدى الدول الأعضاء أن الحوار الخاص بالتمويل لم يحرز أي تقدم في هذا المضمار. وأدى الانخفاض المسجل في المساهمات الطوعية الأساسية إلى طرح أسئلة تتعلق باستجابة الأمانة المقررة. وينبغي للأمانة إشراك الجهات المانحة في النظر بإيجابية إلى زيادة مرونة التمويل وشفافيته (اتضحت جدوى ذلك في مثال فاشية مرض فيروس الإيبولا)، واستكشاف السبل لتعزيز دعم البرامج. ودعت عدة دول أعضاء إلى تحسين التمويل الطوعي، بما في ذلك فرض قواعد على المساهمات الطوعية على غرار فرض حد لمستوى التخصيص. وشددت بعض الدول الأعضاء على نطاق مساهماتها الراهنة والأخيرة بما فيها المساهمات المقدمة إلى برنامج المنظمة الخاص بالطوارئ الصحية ودعمها المتواصل للمنظمة.

٢٧- وطلبت الدول الأعضاء المزيد من المعلومات عن نقص تمويل مجالات البرامج وتحليل هذا النقص أو حتى وضع استراتيجية لسد هذا النقص الذي يجعل من الصعب للغاية على الأمانة أن تستجيب للأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء النقص الشديد في تمويل برنامج المنظمة الخاص بالطوارئ الصحية وغيره من مجالات البرامج الرئيسية مثل مقاومة مضادات الميكروبات والأمراض غير السارية وفيروس العوز المناعي البشري والتهاب الكبد الفيروسي وسلامة الأغذية. ولابد من توفير الدعم لبرنامج المنظمة الخاص بالطوارئ الصحية أو استعراضه. وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز دعم البرامج في مجال الأمراض غير السارية نظراً إلى تسجيل أكبر عبء للأمراض في هذا المجال. وشملت التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء الدعوة إلى النظر في إعادة تخصيص موارد شلل الأطفال للأمراض غير السارية، وملاحظة أنه إضافة إلى تحسين الكفاءة التنظيمية، فإن الحلول لنقص التمويل قد تواجه منافسة من القضايا المستجدة، وقد تنطوي في بعض الأحيان على مشاركة قطاعات خارج نطاق قطاع الصحة، وقد تكون في أحيان أخرى متاحة ولكن غير ميسورة الكلفة.

٢٨- وجرى الإشارة إلى سياق التقشف الحالي والطلبات المتعددة للاستجابة للآزمات الإنسانية هناك ضغط على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وعلى الحكومات. وعلاوة على ذلك، يمر العالم بفترة انتقالية في ظل وصول حكومات جديدة إلى الحكم والضغط المتزايدة لتبني الاتفاق والتمويل. وينبغي لهذه الميزانية المقترحة أن تجسد حقيقة أن معظم المساهمات الطوعية تأتي من مجموعة صغيرة من الجهات المانحة، وهي ظاهرة شائعة على نطاق منظمات منظومة الأمم المتحدة. كما أن الاعتماد على المساهمات الطوعية وصغر حجم قاعدة الجهات المانحة يجعلان منظمة الصحة العالمية في وضعية هشة، وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، ويلزم أن تواصل الأمانة بذل الجهود في هذا الصدد. وقد طلبت الأرقام المحدثة لتقييم مدى هشاشة الوضع المشار إليه في التقرير (الفقرة ٨). ورغم أن جهود حشد الأموال (الفقرة ١٩) ناجحة، فقد أعرب عن شكوك في أن يسمح ذلك بملء فجوة التمويل بأكملها. وأعرب أيضاً عن القلق إزاء كيفية تصور المساهمات: حيث ينبغي اعتبارها استثمارات للبلدان التي ينبغي أن ترى عوائد. وينبغي للأمانة تحديد الاستخدام الفعال للمساهمات الطوعية وإظهاره.

٢٩- كما ينبغي معالجة الحاجة إلى تمويل إضافي وتوسيع قاعدة الجهات المانحة من خلال حملات إنكاء الوعي وتوعية الجمهور العام والشركاء. ولُفت الانتباه إلى التوصيات ذات الصلة بالموضوع التي أصدرتها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. وتشمل حلول حشد التمويل الإضافي إشراك الجهات الفاعلة غير الدول من خلال إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، واتباع نهج تمويل ابتكارية، وتحسين التنسيق

عند وضع الميزانية داخل منظومة الأمم المتحدة (لتجنب طلبات التمويل المتعددة من قِبل العديد من المؤسسات داخل المنظومة)، وتنسيق الموارد، والتعاون بين الوكالات على المستوى القطري. ومن الأهمية بمكان وضع استراتيجية بشأن تعبئة الموارد، باستخدام نهج ابتكارية تتشارك فيها كل من المكاتب الإقليمية والقطرية، على أن يتم تنفيذها فوراً. وأبرزت إحدى الدول الأعضاء أهمية استخدام المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية للاستفادة من الدعم الحكومي.

٣٠- وشملت تعليقات واقتراحات محددة اقترحاً يقضي بالمضي قدماً بعملية تقديم خطة الحصول على أفضل مردود لقاء التكلفة إلى دورة المجلس التنفيذي (المقرر عقدها في عام ٢٠١٨)، كما شملت سؤالاً حول موعد تقديم استراتيجية تعبئة الموارد إلى الأجهزة الرئاسية. وطُلب أيضاً المزيد من المعلومات عن العمل على تعبئة الموارد. وفيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بالتمويل وآثارها على التنفيذ، طُرح سؤال آخر عما إذا كانت هناك استراتيجية لتحسينها. وطُلب مزيد من المعلومات عن أداء تنفيذ التمويل الحالي، خصوصاً أنه يبدو أن أداء بعض البرامج الكاملة التمويل لا يصل إلى المستوى الأمثل. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن استيائها من أنه بعد ست سنوات من المناقشات حول المواضيع نفسها والتي أفضت إلى عملية إصلاح منظمة الصحة العالمية، لم يتغير سوى القليل باستثناء تحسن في إدارة الأمانة. ويظل ما تتوقعه الدول الأعضاء من المنظمة غير واضح كما ازداد عدد القرارات المعتمدة. وأوصى بالمضي في استكشاف سبل تحقيق وفورات في التكاليف، سواء من حيث الكفاءة وتحديد الأولويات. وهناك أيضاً حاجة إلى مزيد من العمل على الآثار المترتبة على تغيير سن التقاعد.

٣١- وفي حين أيدت عدة دول أعضاء زيادة ١٠٪ المقترحة في الاشتراكات المقدرة، كانت هناك دول أخرى لا تؤيد هذا الاقتراح. ودعت بعض الدول الأعضاء تلك البلدان التي قد تشهد انخفاضاً في مساهماتها إلى الحفاظ على المساهمات في المستويات الحالية. وأيدت إحدى الدول الأعضاء الزيادة المقترحة وذكرت أنها جاهزة لتنفيذ الزيادة في عام ٢٠١٨. كما وافقت إحدى الدول الأعضاء على الزيادة على أساس مرة واحدة وبشرط ألا تكون سابقة، وأن يتم تعزيز الدعم القطري إلى أقصى حد ممكن، وأن تستمر الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة. وأشارت دولة أخرى إلى أن الدعوة إلى زيادة بنسبة ١٠٪ جاءت من فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للآزمات الصحية، وتساءل عما إذا كانت الإيرادات الإضافية ستُخصص للعمل على حالات الطوارئ فقط.

٣٢- وأقرت الأمانة ضرورة اعتبار المساهمات استثمارات وتقديم تقارير أفضل عن العوائد. ووافقت على أن مشاكل التمويل أساسية وينبغي أن تنعكس في مسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩، وقبلت ضرورة تحديد الأولويات بل وقف الأنشطة إذا لزم الأمر. وأضافت أنها تراقب الوضع عن كثب، بما في ذلك معدلات التنفيذ، على جميع مستويات المنظمة، وتعمل على الاستخدام الاستراتيجي للتمويل المرن، وتعزيز مردودية التكاليف إلى أقصى حد ممكن (على الرغم من أنها صعبة القياس)، وتحقيق وفورات في التكاليف، وتعبئة الموارد. كما أنها تخطط لاحتمالات أخرى وتتخذ خطوات مثل تجميد التوظيف، وتقليص تكاليف السفر والاجتماعات إضافة إلى تأجيل الأنشطة. ورحبت بإقرار الحاجة لاسترداد تكاليف دعم البرامج التي ينبغي النظر فيها عند مناقشة المساهمات الطوعية، وشكرت الدول الأعضاء التي وافقت على دفع ٨٪ من تكاليف دعم البرامج لبرنامج شلل الأطفال، بما يتماشى مع ما يقدم إلى اليونيسيف لدعم البرنامج. ويجري تطوير نماذج لتعبئة الموارد والشراكات مع الشركات (وخاصة على المستوى القطري). ونتيح الأمانة للجهات المانحة مزيداً من الوضوح على موقع منظمة الصحة العالمية من أجل تشجيع الجهات الأخرى. وقد أُجري تقييم لمدى هشاشة الوضع في مرحلتين: حيث نُشرت نتائج المرحلة الأولى على البوابة الإلكترونية ويمكن تنفيذ المرحلة الثانية في أوائل شباط/فبراير عندما تكون الأرقام النهائية لعام ٢٠١٦ جاهزة. وستأخذ الأمانة تعليقات اللجنة في الاعتبار عند الإعداد للحوار الخاص بالتمويل الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٣- وأكدت المديرية العامة أن الإصلاح قد تمّ على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة وتضمنت عملية الإصلاح نهج "أمم متحدة واحدة"، وتنسيق الموارد، وتحديد الأولويات، واستعراض الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية. وقالت إن نوعية مناقشات اللجنة تدعو على التفاؤل. وشددت على ضرورة أن تراعى الظروف والتحديات الوطنية، وأقرت بضرورة إقناع من يدفعون الضرائب في كل بلد بقيمة عمل منظمة الصحة العالمية قبل طلب المزيد من التمويل. ومضت قائلة إن نتائج إصلاح منظمة الصحة العالمية نتائج إيجابية، ولا سيما في مجال الإدارة وتحديد الأولويات، وطلبت من الدول الأعضاء، بدورها، تحديد الأولويات، وتحديد البرامج الصحية ذات الأولوية على أن لا يتجاوز عددها ١٠ برامج، على المستوى الوطني. وأثنت على تلك البلدان التي استثمرت في المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية، وشجعتها على تبادل الخبرات، بما فيها خبرات الجمع بين الكيانات ذات الصلة بالصحة مثل صناديق التأمين الصحي التي تكون لها ميزانيات منفصلة. وأضافت أن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصحة تتيح فرصة للتنسيق، والمواءمة، والتآزر، وتعبئة الموارد وهي أيضاً بمثابة مبدأ توجيهي لبرنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

٢-٣ الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الوثيقتان مت ١٤٠/٣٦ ومت ١٤٠/١ معلومات/٥)

٣٤- عرضت الأمانة مسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩، ووصل مجموع الميزانية المقترحة في الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى مبلغ قدره ٤٤٧٤,٥ مليون دولار أمريكي. وطرأت الزيادة المقترحة أساساً على ميزانيتي كل من برنامج المنظمة للطوارئ الصحية (٦٩,١ مليون دولار أمريكي) وبرنامج مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات (٢٣,٣ مليون دولار أمريكي)، فيما ظلت المجالات الأخرى من الميزانية مستقرة نسبياً.

٣٥- وأثنت اللجنة على العرض المقدم من الأمانة عن الميزانية، وأعربت عن ترحيبها بالحقيقة القائلة إن الميزانية المقترحة تجسّد المناقشات الدائرة على المستوى الإقليمي. وهنأت اللجنة الأمانة على جهودها الرامية إلى تحقيق التوازن والتآزر مع أهداف التنمية المستدامة، رغم التشديد على أنه يلزم إنجاز المزيد من العمل في هذا الصدد. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن تأييده لزيادة ميزانيتي كل من برنامج مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات وبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، فيما حثّت إحدى الدول الأعضاء الأمانة على تحسين المؤشرات المحددة في الميزانية البرمجية ضماناً لأن تقيس تلك المؤشرات بدقة مدى تحقيق النتائج المرجوة.

٣٦- ولكن بقدر تعلّق الأمر بالمسألة المذكورة لاحقاً، فقد أثارت بعض الدول الأعضاء شواغل إزاء محدودية الزيادة الطارئة على ميزانيتي إقليمين من أقاليم المنظمة. وأعربت دول أعضاء أخرى عن شواغل حيال مستوى التمويل العام في الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧، وتساءلت عما إذا كانت الزيادة المقترحة إحداثها في ميزانية الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩ هي زيادة فعلية، كما دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نموذج أكثر استدامة في مجال التمويل.

٣٧- وفيما يتعلق بالتمويل، أوضحت الأمانة أنه رغم الزيادة الكبيرة الطارئة خلال العقد الماضي على إجمالي تمويل المنظمة، فقد كانت المساهمات الطوعية المقدمة من عدد محدود من الجهات المانحة هي الحافز الرئيسي على إدخال هذا التحسين، ولم يزداد مبلغ المساهمات المذكورة. واقترحت المديرية العامة زيادة قدرها ٩٣ مليون دولار أمريكي (أو نسبة ١٠٪) في الاشتراكات المقدرة، وذلك في ضوء الخطر الكبير المحقق باستدامة تمويل المنظمة في الأجل الطويل، وتمشياً مع توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للآزمات الصحية.

٣٨- وبيّنت اللجنة أن على الأمانة أن تواصل جهودها الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة للمنظمة.

٣٩- وأبدى العديد من الدول الأعضاء تأييده القوي للزيادة المقترحة في الاشتراكات المقدرة، فيما شددت دول أعضاء أخرى على أنها ليست في وضع يمكنها من تأييد تلك الزيادة، وشجعت الأمانة على تغطية الموارد اللازمة من وفورات الكفاءة وإدخال التحسينات على نظم الرقابة الداخلية وزيادة التشديد في عملية تحديد الأولويات. ولاحظت إحدى الدول الأعضاء أنها لا تستطيع أن تؤيد زيادة بنسبة ١٠٪ في الاشتراكات المقدرة، ولكن الأمر في هذه الظروف يستحق إجراء مزيد من المناقشات حول ما إذا كان يمكن تطبيق زيادة محتملة بنسبة أقل على تلك الاشتراكات.

٤٠- ورحبّت الدول الأعضاء عموماً بإعداد نموذج لتعبئة الموارد على نطاق المنظمة ككل، فضلاً عن أنها حثّت زميلاتها من الدول الأعضاء على إيجاد سبل لزيادة المرونة في التمويل.

٤١- واقترح عقد اجتماع غير رسمي عقب المناقشة التي استُهلّت في إطار البند السابق، وذلك من أجل مواصلة المناقشة الواسعة الدائرة حول الممارسات المتعلقة بالميزانية ومستوياتها وجوانب التمويل المرتبطة بها. وعُلقَت مناقشة ذاك البند من جدول الأعمال وعُقد الاجتماع غير الرسمي في نهاية جلسة اللجنة، وقُدّم ملخص لوقائع الاجتماع لأغراض إطلاع اللجنة، وهو يرد بوصفه ملحقاً لهذا التقرير.

٤٢- ولدى استئناف مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، لاحظت الدول الأعضاء محتويات ملخص وقائع الاجتماع غير الرسمي ونظرت في الخيارات المتاحة لمواصلة مناقشة تلك المسائل في الفترة السابقة مباشرة لانعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها إزاء إمكانية إنشاء المزيد من الهيئات الرسمية، واتفق على أن من شأن إجراء مناقشات حول المسائل الفورية والعاجلة أن يمكن الأمانة من إعداد مسودة منقحة للميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩ بجميع اللغات في وقت انعقاد جمعية الصحة. ودعت إحدى الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بعملية حكومية دولية رسمية مفتوحة العضوية لمناقشة المسائل المعنية، لأنها رأت أن من غير المُجدي الاضطلاع بعملية غير رسمية بشأنها. وينبغي أن تصبو الأمانة في إطار الاضطلاع بتلك العملية إلى بلوغ هدف مؤداه توضيح تلك المسائل الجوهرية للدول الأعضاء، ولاسيما الزيادة المقترحة في الاشتراكات المقدرة والتمويل المستدام، وذلك في الفترة الفاصلة بين الدورتين تمكيناً للدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء حول وضع ميزانية واقعية واعتمادها في جمعية الصحة.

٤٣- وشكرت المديرية العامة الدول الأعضاء على الملخص المفيد لوقائع الاجتماع غير الرسمي بشأن تمويل المنظمة.

٤٤- ورأت المديرية العامة من وجهة نظرها أن المسألتين الأكثر إلحاحاً هما الموافقة على الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩ وتمويل أولوياتها، وأشارت إلى أن من شأن الأمانة أن تُدخِل المزيد من التعديلات بشأن وضع ميزانية واقعية تُموّل بالكامل، واقترحت أن تواصل الأمانة والدول الأعضاء مناقشاتها غير الرسمية وأن تختتمها بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٧، وذلك من أجل إتاحة الوقت أمام الأمانة لتتقيد وثيقة الميزانية واستكمالها. وستُقدم الوثيقة إلى الدول الأعضاء بجميع اللغات الرسمية في أوائل نيسان/أبريل حتى يُتاح أمامها وقت كافٍ لكي تنظر فيها قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين، وقد يتواصل النقاش حول موضوع النسبة المئوية للزيادة المقرر إحداثها في الاشتراكات المقدرة.

٤٥- وإضافة إلى ذلك، اقترحت المديرية العامة أن تتابع الدول الأعضاء ما حدّته من مسائل اطول أجلاً، لأنها تندرج ضمن نطاق اختصاصات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي.

وأوصت اللجنة بأن يجري المجلس التنفيذي مزيداً من المناقشات مع الأمانة حول الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩، وخصوصاً فيما يتعلق بتحصيل الاشتراكات المقدرة بمستوى معقول، والوفورات ومستويات الكفاءة، وتحديد الأنشطة ذات الأولوية، وتأثير المساهمات الطوعية، وتعبئة الموارد.

٣-٣ جدول تقدير الاشتراكات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الوثيقة م ١٤٠/٣٧)

٤٦- نظرت اللجنة في تقرير المديرية العامة الذي يبين جدول تقدير الاشتراكات المقترح للفترة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩.

وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع القرار الوارد في الوثيقة م ١٤٠/٣٧.

٣-٥ نبذة عن تنفيذ عملية إصلاح المنظمة (الوثيقة م ١٤٠/٣٨)

٤٧- قامت الأمانة بإطلاع اللجنة على تنفيذ عملية إصلاح المنظمة، وزودتها بتفاصيل إضافية عن التقدم المحرز في مجالات الأداء القطري، والشفافية، والمساءلة، والقيمة مقابل المال، والشراكة.

٤٨- وأثنت اللجنة على التقدم المحرز، وأكدت على أهمية تسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى ضرورة ضمان تحقيق توازن إقليمي أكبر في مجال الموارد البشرية؛ وأشاروا إلى أهمية ضمان وجود نُظم لتوظيف المواهب واستبقائها، وجود موظفين للاستجابة للطوارئ الصحية. وأعربت اللجنة عن قلقها من مواضع نقص التمويل في بعض البرامج، وأشارت إلى ضرورة ضمان المواءمة وإمكانية التنبؤ بالتمويل على جميع مستويات المنظمة. وطُلب المزيد من المعلومات في المستقبل عن أثر عملية الإصلاح على نطاق سلسلة النتائج وفي الأقاليم والبلدان.

٤٩- وأشارت عدة دول أعضاء إلى أن الإصلاحات الخاصة بتصريف الشؤون مازالت متأخرة قياساً بمجالات الإصلاح الأخرى، وأعربوا عن قلقهم من عدد بنود جدول الأعمال في اجتماعات الأجهزة الرئيسية، وحجم الوثائق ذات الصلة بها، وهو ما يمكن أن يشكل عبئاً، وخصوصاً بالنسبة إلى الوفود الصغيرة الحجم.

٥٠- وأكدت عدة دول أعضاء على أهمية ما يلي: استمرار جهود الإصلاح، وضمان أن يترتب على الإصلاح أثر في عمل المنظمة على المستوى القطري، والتوصل إلى ميزانية واقعية وتمويل مستدام. وطُلب من الأمانة أيضاً أن تقدم المزيد من التفاصيل التحليلية عن عمل المنظمة في البلدان، وأن تسلط الضوء على التقرير الخاص بوجود المنظمة في البلدان. واقترحت بعض الدول الأعضاء أن يجري قياس كمي لوفورات التكاليف الناجمة عن عملية الإصلاح، وأن يتم تصنيفها وإدراجها في الميزانية البرمجية المقترحة. وطُرحت شواغل خاصة بشأن برنامج المنظمة للطوارئ الصحية وثغرة تمويله، والأثر المحتمل بالنسبة إلى برامج المنظمة الأخرى. وتمت الإشادة بمشاركة الأمانة في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

٥١- وذكرت الأمانة أنه سيجري تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين، وذلك بغية إحداث زيادة لا تقل عن ١,٥٪ في عدد الوظائف في مستوى الرتبة الوظيفية ف٤ والرتب العليا كل سنة لمدة الخمس سنوات القادمة، بما في ذلك إحداث هذه الزيادة عن طريق عملية توظيف تراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين، على أن تصحب ذلك جهود تستهدف تحسين الثقافة التنظيمية في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالمساءلة كان يجري تعميم مؤشرات قابلة للقياس لضمان تسلسل المساءلة الذي يبدأ برصد المديرين العامين المساعدين أداء المديرين، ويستمر إلى المستويات الأدنى على نطاق المنظمة. وأوضحت الأمانة أيضاً أن وفورات التكاليف سيتم قياسها كمياً أكثر فأكثر فيما يتعلق بعملية الإصلاح، وأن الأمانة تلتزم بوضع خطة خاصة بالقيمة مقابل المال، وذلك بأسرع ما يمكن أو قبل تاريخ الإصدار المقترح حالياً في عام ٢٠١٨.

٥٢- وقام عدد من المديرين الإقليميين بوصف جهود الإصلاح في أقاليمهم. وشرحوا كيفية تحسين مواءمة مراكز الميزانية مع الأولويات داخل أقاليمهم، وأشاروا إلى جهود تحسين كفاءة اجتماعات الأجهزة الرئاسية الإقليمية، بهدف خفض عدد بنود جداول الأعمال والقرارات. وذكروا أنهم يعملون على ضمان التنسيق بين عملية الإصلاح في أقاليمهم وبين عملية الإصلاح الأعم، وأنهم يعملون على زيادة التركيز على العمل مع البلدان على تعزيز المساءلة. كما أوضحوا الطريقة التي يتم بها تعزيز الضوابط الداخلية.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة.

٣-٦ المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

• تقرير عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقة م.ت ١٤٠/٤١)

٥٣- عرضت الأمانة أول تقرير للمديرة العامة بشأن حالة تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول في الأشهر الستة التالية لاعتماد جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين له. وسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في ثلاثة مجالات ألا وهي: التطبيق الفوري لأحكام إطار مشاركة المنظمة؛ والمشاورات الداخلية المكثفة وجلسات الإحاطة على المستويات الثلاثة للمنظمة لعرض الإطار ومناقشة آثاره المحتملة؛ والتقدم في إعداد سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول وسير العمل الإلكتروني لتعميمه قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين. وتم تسليط الضوء على دور لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في الإشراف على تنفيذ الإطار، وكذلك الخطوات التي اتخذتها الأمانة خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة.

٥٤- ورحبت اللجنة بتقرير المديرة العامة، وشكرت الأمانة على عملها لإعداد الإطار وتنفيذه، ودعت إلى توخي الشفافية، والتوحيد، والاتساق في تنفيذ الإطار عبر جميع المستويات الثلاثة للمنظمة. ولاحظت الدول الأعضاء أهمية الإطار باعتباره جزءاً من إصلاح المنظمة، ورحبت باعتماد إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول من جانب مجلس إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية.

٥٥- ورحبت اللجنة كذلك بدور لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في الإشراف على تطبيق القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ إطار العمل، ونصحتها بضرورة توافي المنظمة لمنظور "إما هذا أم ذاك" بشأن خيار "الفوائد مقابل المخاطر" و"الحماية في مقابل المشاركة".

٥٦- ودعت اللجنة إلى تدريب وتوجيه موظفي المنظمة بشأن الإطار، للحصول على دعم الأمانة للجنة في الإشراف على التنفيذ وإبلاغ المجلس التنفيذي بالنتائج؛ وتوخي الحذر لتجنب تضارب المصالح، والانتهاك من سجل الجهات الفاعلة غير الدول ودليل الموظفين قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين.

٥٧- طلبت اللجنة المزيد من المعلومات بشأن تكلفة تنفيذ الإطار. وطلبت إحدى الدول الأعضاء مزيداً من التفاصيل عن التقدم المحرز في السجل وسير العمل الإلكتروني، وسلطت الضوء على الاحتياجات اللازمة لنشر خطط عمل كاملة للجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة.

٥٨- وأشارت الأمانة إلى أن الدعم المقدم للجنة في الإشراف على تنفيذ الإطار شمل نشر مرئسمات الجهات الفاعلة غير الدول في السجل التجريبي. وكان قد تم توظيف موظفين إضافيين لدعم تنفيذ الإطار، ويجري العمل على رصد أعباء العمل لتحديد مدى كفاية هذه الموارد. وفيما يتعلق بنصيحة لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بأن يكون لدى المنظمة مستويان فقط من مستويات العناية الواجبة وتقييم المخاطر، قدمت الأمانة شرحاً لكيفية تنفيذ هذا عبر مستويات المنظمة الثلاثة.

٥٩- وأكدت الأمانة على الانتهاء من دليل الموظفين والكتيب الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول بما يدعم التنفيذ الموحد واتاحته للجمهور. وسوف يتم إحاطة الدول الأعضاء بوضع تنفيذ إطار العمل وتعميم السجل الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول في جمعية الصحة العالمية السبعين.

وأوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بتقرير المديرية العامة.

• الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة: اقتراحات لقبول دخول جهات فاعلة غير الدول في علاقات رسمية مع المنظمة واستعراض التجديد للجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة (الوثيقة مت ١٤٠/٤٢)

٦٠- اعتذرت الأمانة عن التأخر في تقديم الوثائق، وذكرت بأن إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول كلف لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بتقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي بخصوص ما يلي: قبول دخول جهات فاعلة غير الدول في علاقات رسمية؛ واستعراض التجديد للجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية؛ والاقتراحات بشأن إرجاء الاستعراض؛ والاقتراحات بشأن تعليق أو إنهاء حالة العلاقات الرسمية. وسيجري تحميل الخطط الكاملة لأنشطة التعاون مع المنظمة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ للجهات الخمس التي تقدمت بطلبات للدخول في علاقات رسمية مع المنظمة في موقع المنظمة الإلكتروني قبل جمعية الصحة العالمية السبعين.

٦١- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير التفصيلي ووافقوا على الإجراءات المقترحة.

وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة مت ١٤٠/٤٢.

٣-٧ الموارد البشرية: أحدث المعلومات (الوثيقة م.ت ٤٦/١٤٠)

٦٢- أفادت الأمانة اللجنة بمعلومات عن الموارد البشرية التي تمولها المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، بما في ذلك مواقع الموظفين وأنواع العقود، وبمعلومات عن التخطيط للمرحلة الانتقالية. فالتحويل المخصص لبرنامج مكافحة شلل الأطفال بدأ يتراجع بالفعل وسوف ينخفض انخفاضاً كبيراً في السنوات التي تلي وقف انتقال الفيروس البري، وسينتهي وجود المبادرة عقب الإسهاد عالمياً على استئصال الفيروس. وتسعى الأمانة إلى إدارة المخاطر المرتبطة باختتام المبادرة والاستفادة من الفرص المتاحة لمساهمة الوظائف والبنى التحتية التي يمولها برنامج مكافحة شلل الأطفال في برامج أخرى. وتتوقع الأمانة أن تسفر الإجراءات المختلفة التي اتخذتها لتخفيف وطأة الأوضاع، عن إمكانية خفض تعويضات انتهاء الخدمة بقدر كبير، من ١٠٠ مليون دولار أمريكي (الحد الأقصى المقدر وفقاً لأسوأ السيناريوهات) إلى ٥٥ مليون دولار أمريكي تقريباً.

٦٣- وأشار رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى أن الخطة الانتقالية التي وضعت في الهند تمتاز بوضوح المعالم. ويمكن الاستفادة من دراسة النهج الذي اتُبع في الهند واتباع نهج مماثلة في البلدان الأخرى المعنية. وينبغي إدارة الأثر الذي سيخلفه هذا الانتقال بعناية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتكاليف. وشجع الرئيس الدول الأعضاء على النظر في تغيير سن التقاعد في أنسب وقت.

٦٤- وأشار أعضاء اللجنة إلى أن عرض تقرير الموارد البشرية لرؤية شاملة للوضع الراهن للموارد البشرية في المنظمة، أفضل من تركيزه على موضوع واحد، كما في هذه الحالة التي يركز فيها التقرير على الالتزامات المتعلقة ببرنامج مكافحة شلل الأطفال. كما أكد أعضاء اللجنة أن استئصال شلل الأطفال يجب أن يُنفذ حتى النهاية، وهو أمر يتطلب إدارة العديد من المسائل المرتبطة ببعضها البعض، ومن بينها الموارد البشرية. وسألت الدول الأعضاء عن سبب استمرار الأمانة في إصدار تعيينات مستمرة، على الرغم من القلق الذي أعرب عنه إزاء هذه الممارسة من قبل، وعن سبب الزيادة المستمرة في عدد عقود الموظفين. كما سأل أعضاء اللجنة عن سبب تعيين هذا العدد الكبير من الموظفين الجدد بعقود دائمة، وتساءلوا بشأن ارتفاع نسبة الموظفين في فئة الخدمات العامة.

٦٥- وطالب أعضاء اللجنة بالمزيد من التفاصيل الخاصة بالأرقام الواردة في التقرير، ولاسيما مبلغ مدفوعات التعويضات المقدر بخمسة وخمسين مليون دولار أمريكي وفقاً للتخطيط الاستباقي. ورحبت اللجنة بإنشاء اللجنة التوجيهية العالمية المعنية بالتخطيط للمرحلة الانتقالية، و"بتحليل العواقب" الذي طالبت بإجرائه في المكاتب القطرية والمبادرات الصحية الحاسمة الأهمية، وسألت متى سيتم تنفيذ ذلك. ويمكن أن تتضمن الخطة الرامية إلى الحد من الالتزامات، إعادة نشر الموظفين الحاليين.

٦٦- وأشارت الدول الأعضاء إلى أن العديد من الوظائف، ولاسيما في الإقليم الأفريقي، تمول عن طريق المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال. وتساءلت هذه الدول بشأن التخطيط لإدارة هذه الوظائف بعد أن يتوقف تمويلها، مع الإشارة إلى المخاطر الكبيرة المتعلقة بالموارد البشرية والشؤون البرمجية والمالية التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة. ولم يُشر تقرير الأمانة في معظم الأحوال إلا إلى خيارين اثنين، وهما الإقالة أو التقاعد. ويشارك العديد من الموظفين المعنيين في أنشطة حيوية، ولذا فإن عمل البرامج الأساسية والنظم الصحية سيصبح مهدداً. ويلزم إعادة تقييم هذه العملية، ووضع خطة تشتمل على المواعيد النهائية لعرضها على الأجهزة الرئاسية. وذكرت بعض الدول الأعضاء الأخرى ضرورة مناقشة المسائل المحيطة بالموارد البشرية الخاصة باستئصال شلل الأطفال من خلال نظرة أشمل إلى الموارد البشرية في المنظمة. ففي الإمكان نقل بعض الموارد البشرية إلى الأماكن الأمس حاجة إلى مهاراتها. وطلبت دول أعضاء أخرى أن تقدم الأمانة أحدث المعلومات بشأن هذه

المسألة على نحو أكثر انتظاماً. وذكرت إحدى الدول الأعضاء أنه يلزم رسم خرائط الاستراتيجيات القطرية المصممة خصيصاً وتنفيذها؛ وأن العبر المستخلصة من المثال الهندي يمكن الاستفادة منها على صعيد جميع الأقاليم. وطلبت إحدى الدول الأعضاء الأخرى توضيح مصدر تمويل صندوق الطوارئ المذكور في التقرير.

٦٧- ووضحت الأمانة كيف تؤثر عقود الموظفين المختلفة في المنظمة على التزاماتها المتعلقة بانتهاء الخدمة. وقد توقف إصدار التعيينات المستمرة بالفعل، إلا فيما يتعلق بالموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة الذين التحقوا بالخدمة قبل شباط/ فبراير ٢٠١٣. أما الموظفون المعيّنون بعقود محددة المدة الذين التحقوا بالخدمة في المنظمة منذ شباط/ فبراير ٢٠١٣، فلن يصبحوا موظفين دائمين، ولذا فنحن لم نوجد التزامات قانونية أو مالية، وبالفعل فإن ثلث العقود جميعها لن يترتب عليه أي التزامات. أما رفع سن التقاعد الإلزامية فنترتب عليه تبعات مالية لأن الموظفين الذين كانوا سيتقاعدون ويحصلون على جميع استحقاقات المعاشات التقاعدية، ينبغي أن يُمنحوا الحق في إعادة التكاليف.

٦٨- وأوضحت الأمانة أن فاشيات شلل الأطفال التي حدثت مؤخراً بينت أن الملاك الوظيفي ينبغي أن يُراعى فيه احتمال حدوث المزيد من هذه الفاشيات غير المتوقعة. وتعكف الأمانة على فحص الوضع الراهن للعقود وسوف تُلغى معظم الوظائف الشاغرة. أما العدد الكبير من الموظفين في فئة الخدمات العامة فيُعزى إلى الاحتياجات التشغيلية في البلدان المتضررة.

٦٩- وعلمت الأمانة بقولها إنه في بعض الأحيان يلزم إنشاء وظائف محددة المدة بدلاً من الوظائف المؤقتة، كوسيلة لجذب الخبرات والمهارات اللازمة في مرحلة استئصال المرض وما بعدها. وفيما يتعلق بتحليل العواقب، تعمل عدة إدارات في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية معاً على رسم خريطة طريق لعرضها على جمعية الصحة العالمية السبعين، تشمل تحليلاً للأثر على البرامج الأخرى بخلاف برنامج مكافحة شلل الأطفال.

٧٠- أما مبلغ العشرين مليون دولار الأمريكي الموجود في صندوق الطوارئ فيمثل في معظمه اعتماداً غير منفق للرسوم المقتطعة من نفقات المنصب المشغول، ويُعزى إلى صندوق شلل الأطفال. وقد خصصت المديرية العامة هذه الأموال لصندوق الطوارئ. وتتوقع الأمانة أن تُكوّن هذا الاحتياطي تدريجياً، كي تقترب من غاية الخمسة وخمسين مليون دولار الأمريكي المحددة.

٧١- وصرحت الأمانة أيضاً بأن التقارير المنتظمة بشأن تطورات الوضع، ستصدر من الآن فصاعداً إلى الأجهزة الرئاسية.

٧٢- ورداً على الأسئلة حول الموارد البشرية بصفة عامة، قالت الأمانة أن هناك معلومات محدثة عن تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية نُشرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ على الموقع الإلكتروني الخاص بإصلاح المنظمة، واقتُرحت ترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية من أجل اجتماعات الأجهزة الرئاسية التي ستُعقد في أيار/ مايو. وتقدم الأمانة بيانات عن نطاق الأعمار حسب فئات الموظفين، ويمكن أن تُقدم بيانات عن السن عند الالتحاق بالخدمة ومدة الخدمة، في التقارير القادمة الخاصة عن الموارد البشرية. وفي العموم، كان الموظفون المعيّنون في المستويات الأدنى أصغر سناً، وأولئك المعيّنون في مستوى مدير أكبر سناً.

٧٣- وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالموظفين في برنامج مكافحة شلل الأطفال، فإن التفاوتات التي لوحظت تجسد عدم تسجيل البيانات الخاصة ببعض العقود في نظام الإدارة العالمي، والفرق بين عدد العقود الصادرة وعدد الموظفين المعيّنين، والحساب على أساس المعادل من الموظفين المتفرغين. وهناك مناقشات جارية مع الموظفين في برنامج شلل الأطفال.

٧٤- وعقب اعتماد سياسة التنقلات الطوعية في عام ٢٠١٦، استخلصت الأمانة الدروس المستفادة وطبقته على الجولة التالية، ابتداءً من استهلال ملخص الوظائف لعام ٢٠١٧، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ولم يكن ملخص الوظائف سوى واحد فقط من أربعة نهج للتشجيع على التنقل. ودعت الأمانة الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لهذه السياسة.

٧٥- وزادت نسبة النساء في الفئة الفنية بنسبة ١٪ في عام ٢٠١٦، وهي نسبة أفضل من تلك التي تحققت في الأعوام السابقة. وكان الهدف يتمثل في زيادة سنوية بنسبة ١,٥٪ في وظائف الرتبة ف٤ والرتب الأعلى على مدى خمس سنوات. (اقترحت إحدى الدول الأعضاء أن هدف ٣٪ سنوياً سيكون محيذاً.) وتلزم ترقية عدد أكبر من الوظائف الحالية في المستويين ف٢ وف٣، وتعيين المواطنين من البلدان الناقصة التمثيل أو غير الممثلة. ولكن الوظائف الجديدة تحتاج إلى التمويل. ونظراً لأن معظم الموظفين الذين يوشكون على التقاعد من الرجال، فهناك فرصة للاستعاضة عنهم بالنساء. وقد تم الإعلان عن جميع الوظائف الشاغرة. وتتطلب المادة ٤-٢ من النظام الأساسي للموظفين تعيين الموظفين من أعلى المستويات. ولهذا الغرض تمنح الأمانة درجات للمرشحين وتعين الحاصلين على أعلى الدرجات، حتى وإن كانت هناك امرأة حاصلة على درجة تكاد تكون مساوية؛ وأثار ذلك تساؤلاً بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة هذه السياسة.

٧٦- ورداً على استفسار بشأن ما إذا كانت اتفاقات المساواة ستطبق أيضاً على المديرين الإقليميين، أوضحت الأمانة أنه يجري الآن دمج مؤشرات الإدارة في تفويض السلطات من المدير العام إلى المديرين الإقليميين، وأن هذه التفويضات قد نُشرت على الموقع الإلكتروني للمنظمة. ورداً على سؤال آخر عن عدد الموظفين الذين استُبعدوا بسبب ضعف أدائهم، قالت الأمانة أن المعلومات المحدثة عن استراتيجية الموارد البشرية تحتوي على بيانات عن عدد الموظفين الذين لم تُثبت تعييناتهم في نهاية فترة الاختبار؛ وتتم هذه البيانات عن ممارسة جيدة في تحديد الموظفين الذين يتسمون بضعف الأداء و/أو عدم النزاهة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة.

- المعايير والمبادئ الخاصة بانتداب الموظفين من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية (الوثيقة مت ٤٠/١٤٧)

٧٧- قدمت الأمانة تقريرها عن ردها على الطلب الوارد في القرار ج ص ٦٩-١٠ (٢٠١٦) والداعي إلى إعداد مجموعة من المعايير والمبادئ الخاصة بانتداب الموظفين إلى المنظمة.

٧٨- واعترفت اللجنة بأهمية المعايير والمبادئ المقترحة وأيدت بشكل عام المعايير والمبادئ المقترحة في الوثيقة مت ٤٠/١٤٧.

٧٩- وشدد بعض الدول الأعضاء على ضرورة شفافية عمليات الاختيار في المنظمة. وشملت التعليقات ضرورة تشديد المبادئ على الشفافية والشرط الأخلاقي الذي يقتضي ألا يعمل الموظف المنتدب إلى المنظمة على نحو يتنافى مع مصالح المنظمة. وأوصي بأن تنشر الأمانة المعلومات عن مصدر الانتداب ومجالات البرامج التي يُعنى بها هذا الانتداب.

٨٠- وطلبت عدة دول أعضاء توضيح الطريقة التي ستتبعها المنظمة والكيان المعير لتنفيذ المبادئ والمعايير الخاصة بإيلاء العناية الواجبة للمساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وطُرح سؤال عن سبل تعريف الكيان

المعير للمساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وطُلب أيضاً توضيح ما إذا كان الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي والمتمثل في الإحاطة علماً بالتقرير كافياً أو ما إذا كان ينبغي للمجلس أن يوصي بموافقة جمعية الصحة العالمية السبعين، وينبغي في هذه الحالة تعديل الإجراء المطلوب من المجلس.

٨١- فضلاً عن ذلك، أثير التساؤل عما إذا كان ينبغي أن تُرفق المعايير والمبادئ بالإطار أو تُدمج في لائحة موظفي المنظمة أو تعتمد من خلال قرار. وعلى الرغم من تأييد بعض الدول الأعضاء لإرفاق المعايير والمبادئ بالإطار، أعرب عن بالغ القلق إزاء آثار إعادة فتح باب مناقشة النص المتفق عليه. ومع ذلك، أحيط علماً بأن الفقرة ٧٥ من إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول تدعو إلى إجراء تقييم دوري.

٨٢- ولاحظت دولة عضو أنه يجب أن يتمثل أحد المعايير في ضرورة أن يوفر الموظف المنتدب الخبرة التقنية.

٨٣- واقترحت دولة عضو أخرى إدراج شرط يمنح الأفضلية لمرشح يحظى بدعم وزارة الصحة إلا أن عدة دول أعضاء لم تؤيد هذا الاقتراح.

٨٤- وفيما يخص الإجراء المطلوب من المجلس، أوضحت الأمانة أن العبارة "حسب الاقتضاء" الواردة في الفقرة ٣(٨) من القرار ج ص ٦٩-١٠ (٢٠١٦) تسمح للمجلس بالتمتع بالمرونة في اختيار الإحاطة علماً بالتقرير أو اتخاذ إجراء آخر. وإذا اختارت جمعية الصحة الإحاطة علماً بالتقرير، فستدرج الأمانة المعايير والمبادئ في سياسات المنظمة وإجراءاتها المتعلقة بالموارد البشرية.

٨٥- ورداً على سؤال طرحته إحدى الدول الأعضاء عن سبب أن يصدر منح استثناء من عملية الاختيار التنافسية على أعلى مستويات المنظمة، أوضحت الأمانة أن لائحة موظفي المنظمة تقتضي أن يصرح المدير العام بأي استثناء. وفي ردود إضافية، قالت الأمانة إن التنوع الجغرافي يشير إلى البلدان الناقصة التمثيل أو البلدان غير الممثلة. وأُتيحت المعلومات عن تلك المسألة وعن المساواة بين الجنسين للكيانات المعيرة على الإنترنت. وكُفّلت الشفافية نظراً إلى تفصيل جميع عمليات الانتداب في السجل والخضوع للتحقق الواجب والحصول على إعلان تضارب المصالح.

٨٦- ورأت دولة عضو أن قصر مدة الانتداب على عامين أمر معقول واستفسرت عما إذا كان يستطيع الموظف المنتدب أو لا يستطيع أن يقدم طلباً في وقت لاحق لشغل وظيفة في المنظمة. وذكرت الأمانة بأن سياسات المنظمة تستوجب من الكيان المعير للموظف المنتدب أن يضمن للموظف الحق في العودة (الفقرة ٣(ب)(١) من تقرير الأمانة) وأحاطت علماً بأن هذا الموظف يستطيع أن يقدم طلباً لشغل وظيفة وأنه يجب عليه التقيد بشرط إجراء عملية تنافسية كاملة لتقديم طلب لشغل وظيفة. ورداً على ذلك، أبدت دولة عضو اعتراضها قائلة إن الموظفين المنتدبين سيتمتعون بميزة غير مستحقة في تقديم طلب لشغل وظيفة عقب الانتداب.

٨٧- وفي ردود أخرى، ذكرت الأمانة أنها ستستعرض شرط اقتراح الكيان المعير لثلاثة مرشحين على الأقل، وخصوصاً لأن بعض الكيانات الصغيرة قد لا يكون لديها عدد كاف من الموظفين المناسبين، وصيغة الشرط الذي مفاده أن الكيانات المعيرة ستولي العناية للمساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة.

٨-٣ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقتان م.ت ٤٨/١٤٠ وم.ت ٤٨/١٤٠ إضافة ١)

٨٨- نظرت اللجنة في التعديلات المقترحة إدخالها على النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين ومشاريع القرارات المرتبطة بها.

٨٩- وأوضحت الأمانة أن تقريرها يتضمن جميع التعديلات المطلوب إدخالها على النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين لتنفيذ القرار ٢٤٤/٧٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعتمد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بناءً على التوصيات المقدمة من لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٥، والقرارات المتوقعة أن تتخذها الجمعية العامة بناءً على التوصيات المقدمة من اللجنة في تقريرها لعام ٢٠١٦. وتماشت التعديلات المدخلة على المرتبات والاستحقاقات والبدلات مع تنفيذ المجموعة المنقحة من عناصر الأجر لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٤٤/٧٠ الصادر عنها.

٩٠- وعلاوة على ذلك وتمشياً مع القرار ٢٤٤/٧٠ الصادر عن الجمعية العامة، نُظر في الخيارين التاليين لتمديد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة بالنسبة إلى الموظفين المعيّنين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أو قبل هذا التاريخ: (أ) دخول التمديد حيز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ أو (ب) في تاريخ آخر ينبغي تحديده بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مما يشمل تعديلات على المادتين ٤١٠ و ١٠٢٠ من لائحة الموظفين. ورداً على الطلب الموجه من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة للإحاطة بالمعلومات وفقاً لما يقتضيه القرار ٢٤٤/٧٠ "مع مراعاة حقوق الموظفين المكتسبة"، حدد التقرير آثار هذه التعديلات في الفقرات من ٤٥ إلى ٥٦ بربطها بأجزاء القرار المعنية.

٩١- وشكرت الدول الأعضاء الأمانة على تبليغها عن الخيارين لتمديد السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة. وحثت اللجنة على أن يدخل التدبير حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ للمساعدة على ضمان توحيد التطبيق ومواءمة الممارسات على نطاق النظام الموحد للأمم المتحدة الذي تنتمي إليه المنظمة على الرغم من تسليم الدول الأعضاء بما قد ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الوضع المالي للمنظمة والتوازن بين الجنسين فيها. واقترح أن تحاول المنظمة تخفيف التكاليف المتصلة بالانتهاء المتوقع للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال.

٩٢- وسأقت بعض الدول الأعضاء الحجج المؤيدة للتنفيذ بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بسبب الآثار المالية. وحثت هذه الدول على أن يواصل المجلس التنفيذي مناقشة الخيار النهائي لتاريخ التنفيذ.

٩٣- وطلبت الدول الأعضاء توضيح ما إذا كان التأخير في تمديد السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سيعرض المنظمة للخطر على المستوى القانوني. وأوضح المستشار القانوني أن المادة ٣٦ من دستور المنظمة تقتضي أن تكون شروط خدمة موظفي المنظمة "مطابقة قدر الإمكان للشروط المعمول بها في منظمات الأمم المتحدة الأخرى". لذا يجب على المنظمة أن تدخل هذا التعديل، ولكن عليها أيضاً أن تتحلى بالمرونة في تحديد كيفية القيام بذلك. وبالرغم من أن من المعقول النظر إلى هذه المرونة باعتبارها تتضمن قرارات بشأن، التاريخ الفعلي للتنفيذ، فإنه لا يمكن استبعاد إمكانية لجوء الموظفين إلى الطعن على ذلك أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية على أساس أن تأخير تاريخ التنفيذ يؤثر سلباً على استحقاقات المعاشات التقاعدية المتأثرة سلبياً وعلى أساس إمكانية إلغاء الوفورات المحتملة بسبب التكاليف في أسوأ الحالات.

٩٤- ورحبت الدول الأعضاء بالتوصيات المقدمة من لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن المرتبات والاستحقاقات والبدلات. وفي حين شككت إحدى الدول الأعضاء في ضرورة منح حافز أدرج في المادة ٣١٥ من لائحة الموظفين لاستقدام الخبراء في المجالات العالية التخصص بينما رحب متحدث آخر بهذا التعديل، أشارت دولة عضو أخرى إلى ضرورة استعراض التعديلات المدخلة على المرتبات والاستحقاقات والبدلات وإمكانية تعديلها في وقت لاحق.

٩٥- وإضافة إلى ذلك، رحبت الدول الأعضاء بالتقدم الذي أحرزته المنظمة من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين وتعزيز المساواة في التمثيل الجغرافي بين موظفيها بينما أقرت بضرورة اتخاذ تدابير إضافية في الأمدين القصير والطويل لتحقيق هذه الأهداف.

أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشاريع القرارات الثلاثة الواردة في الوثيقة م ت ١٤٠/٤٨، أي: مشروع القرار ١ الذي يؤكد التعديلات التي أدخلها المدير العام بخصوص مجموعة عناصر الأجر والاستحقاقات المتصلة بها ومرتبات الموظفين؛ ومشروع القرار ٢ الذي يؤكد التعديلات التي أدخلها المدير العام بخصوص تمديد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى ٦٥ سنة بالنسبة إلى الموظفين العاملين على أن تدخل حيّز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ ومشروع القرار ٣ بشأن أجور الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب وأجر المدير العام لتقديمه إلى جمعية الصحة العالمية السبعين.

٩-٣ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م ت ١٤٠/٤٩)

٩٦- نظرت اللجنة في تقرير الأمانة.

وأوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بتقرير الأمانة.

البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٩٧- اعتمدت اللجنة تقريرها.

الملحق

ملخص وقائع اجتماع الدول الأعضاء غير الرسمي

جنيف، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

اقترحت بعض الدول الأعضاء أثناء انعقاد الاجتماع الخامس والعشرين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة أن تُعقد مشاورة غير رسمية على هامش انعقاد اللجنة لمناقشة عملية للتصدي للتحديات التي تواجهها المنظمة بشأن التمويل.

واتفقت بعض الدول الأعضاء خلال عقد الاجتماع غير الرسمي على أن تقترح على لجنة البرنامج والميزانية والإدارة توصية تقدمها إلى المجلس التنفيذي في دورته الأربعين بعد المائة تقضي بإنشاء عملية تشاور غير رسمية مفتوحة العضوية لمناقشة المسائل المتعلقة بالموضوعين التاليين: (١) وضع الميزانية البرمجية؛ (٢) تمويل الميزانية البرمجية.

وفيما يلي المسائل التي ينبغي تناولها في إطار الموضوع (١) وضع الميزانية البرمجية:

- تحديد الأولويات
- تحديد النتائج على نحو أفضل، بوسائل منها زيادة التماسك بين المنجزات المُستهدفة والمخرجات والميزانية
- حساب تكاليف المخرجات
- السقوف الواقعية للميزانية
- التخطيط بشأن تحقيق مكاسب من حيث المردودية وتقصى المجالات المتعلقة بوفورات التكاليف
- تحديد التحولات/ حالات النقصان في الميزانية
- استرداد التكاليف بالكامل
- تقديم إيضاحات بشأن مبادئ توزيع الميزانيات فيما بين المكاتب الرئيسية وفئات الميزانية
- تحسين المؤشرات
- زيادة المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يلي المسائل التي ينبغي تناولها في إطار الموضوع (٢) تمويل الميزانية البرمجية:

- تعبئة الموارد وفقاً للأولويات التي تحددها الدول الأعضاء
- تقصى سبل التحفيز على تقديم مساهمات مرنة
- استعراض التخصيص الاستراتيجي للموارد المرنة
- إدارة أوجه القصور من خلال تحديد الأولويات وإعداد السيناريوهات
- زيادة الاشتراكات المقدر
- استعراض الأمانة لاستراتيجية تعبئة الموارد.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني، فقد اتفقت الدول الأعضاء على أن المهام/ المجالات المذكورة أعلاه تندرج ضمن نطاق الفئات القصيرة الأجل وتلك المتوسطة الأجل والفئات الطويلة الأجل. وقد تنفع بعض المهام في تحسين الوضع المالي الحالي (٢٠١٦-٢٠١٧)، فيما يلزم بعضها الآخر لوضع مسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩ في صيغتها النهائية، ويتجاوز العديد منها نطاق برنامج العمل العام الثاني عشر الحالي، ٢٠١٤-٢٠١٩.

وطلبت الدول الأعضاء من الأمانة أن تقترح المجالات ذات الأولوية التي يتعين النظر فيها، والتي من شأنها أن تُناقش أولاً في الفترة السابقة مباشرة لانعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين.

= = =